خطاب الرفض والبديل في الجامعة المغربية: دراسة تحليلية لمواقف النقابة الوطنية للتعليم العالي من التعديلات القانونية ما بين 2018م و2026م.[1]

The Discourse of Resistance and Alternative in the Moroccan University: An Analytical Study of the National Union of Higher Education's (SNESup) Positions on Legal Amendments (2018-2026).

محمد بوران mohamed bouran

طالب باحث في سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية

بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية –جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل خطاب النقابة الوطنية للتعليم العالي بالمغرب خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2026م، في سياق التحولات التشريعية والمؤسساتية التي عرفها قطاع التعليم العالي، خاصة مع صدور القانون الإطار رقم 17.51، ومشروع القانون رقم 24.59، والمخطط الوطني للتحول [2] **PACTE ESRI 2030**، ونستهدف من ذلك تفكيك تمثلات النقابة لهذه الإصلاحات، والكشف عن الاستراتيجيات الخطابية التي اعتمدتها في مقاومة ما تعتبره توجها نحو خوصصة الجامعة وإخضاعها لمنطق الحكامة المقاولاتية.

اعتمدت الدراسة مقاربة تحليلية تجمع بين التحليل النقدي للخطاب كما بلوره نورمان فيركلاف، والمقاربة السوسيو-معرفية لتيو فان دايك، بما يسمح بفهم العلاقة بين النص، والسلطة، والسياق الاجتماعي والمؤسساتي. وقد تم تحليل عينة من البيانات والبلاغات والوثائق التنظيمية الصادرة عن النقابة الوطنية للتعليم العالي خلال الفترة المدروسة.

أظهرت النتائج أن الخطاب النقابي انتقل من منطق احتجاجي دفاعي إلى خطاب أكثر تركيبا يقوم على بناء بديل مؤسساتي للجامعة المغربية، يرتكز على مفاهيم الجامعة الوطنية، والاستقلالية الأكاديمية، والديمقراطية الجامعية، والكرامة المهنية. كما بينت الدراسة أن النقابة سعت إلى تحويل الصراع من نزاع مهني محدود إلى نقاش عمومي يتعلق بوظيفة الجامعة داخل المجتمع وبمستقبل الدولة الاجتماعية.

[1] تدخل هذه الدراسة في إطار انجاز أطروحة للدكتوراه بعنوان: الخطاب النقابي بالمغرب: بنية ودلالات خطاب النقابة الوطنية للتعليم العالي من التأسيس إلى 2026م، تحت إشراف الدكتور عبد الرحيم العماري أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية – جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء.

[2] المخطط الوطني للتحول(PACTE ESRI 2030) يُمثّل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي الاستراتيجية التنموية الشاملة التي أطلقتها الدولة المغربية لإعادة هيكلة الجامعة في أفق عام 2030. ويرتكز المخطط على أربعة محاور استراتيجية: التميز الأكاديمي، والبحث العلمي، والحكامة المؤسساتية، والارتباط بالمحيط الاقتصادي.

غير أن الدراسة كشفت أيضا عن حدود الفاعلية النقابية في ظل اختلال موازين القوة، وتسارع الأجندة الإصلاحية للدولة، واعتمادها آليات تدبيرية وتنفيذية أكثر سرعة ونجاعة. وتخلص الدراسة إلى أن مستقبل العمل النقابي الجامعي رهين بقدرته على تجديد أدواته التنظيمية والتواصلية، وتوسيع تحالفاته المجتمعية، وصياغة بدائل إصلاحية قابلة للتنفيذ.

الكلمات المفتاحية :الخطاب النقابي؛ النقابة الوطنية للتعليم العالي؛ تحليل الخطاب النقدي؛ الاستقلالية الأكاديمية؛ الجامعة المغربية؛ الخوصصة؛PACTE ESRI 2030

Abstract

This study examines the union discourse of the National Union of Higher Education in Morocco between 2018 and 2026, within the context of legislative and institutional transformations affecting the higher education sector, particularly Framework Law No. 51.17, Draft Law No. 59.24, and the national reform agenda **PACTE ESRI 2030**. The study aims to deconstruct the union's representations of these reforms and to identify the discursive strategies mobilized to resist what it perceives as the privatization of the university and the imposition of managerial governance models.

Methodologically, the research combines Norman Fairclough's Critical Discourse Analysis with Teun van Dijk's Socio-cognitive approach, allowing for an integrated understanding of the relationship between discourse, power, and institutional context. The empirical corpus consists of official statements, communiqués, and organizational documents issued by the union during the period under study.

The findings reveal that union discourse evolved from a defensive protest discourse into a more programmatic discourse aimed at constructing an alternative institutional model for Moroccan higher education. This alternative is structured around the notions of the national university, academic autonomy, university democracy, and professional dignity. The study also shows that the union attempted to shift the conflict from a narrow professional dispute toward a broader

public debate concerning the social role of the university and the future of the social state.

However, the research also highlights the structural limits of union influence, given the imbalance of power, the accelerated reform agenda of the state, and the efficiency of executive governance mechanisms. The study concludes that the future effectiveness of academic unionism depends on its ability to modernize its organizational and communicative tools, broaden its social alliances, and formulate viable reform alternatives.

Keywords: Union discourse; National Union of Higher Education; Critical Discourse Analysis; Academic autonomy; Moroccan university; Privatization; PACTE ESRI 2030.

مقدمة:

لن يختلف اثنان في أن الجامعة المعاصرة لم تعد فضاء محايدا لإنتاج المعرفة ونقلها، بل أضحت مجالا استراتيجيا تتقاطع داخله رهانات الدولة والسوق والمجتمع، وتتجاذبه تصورات متباينة حول وظيفة التعليم العالي وحدود استقلاليته وأدوار الفاعلين داخله. وفي هذا السياق، شهدت الجامعة المغربية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة مست البنيات التنظيمية، وأنماط الحكامة، وطرائق التمويل، ووظائف البحث العلمي، وذلك في ظل موجة إصلاحات متلاحقة ارتبطت بإعادة تعريف دور الدولة الاجتماعي، وبصعود المرجعيات التدبيرية ذات المنزع النيوليبرالي، التي أعادت صياغة المرفق العمومي بمنطق النجاعة والمردودية والتنافسية[1] ،وقد تُرجم هذا المنحى في عدد من النصوص المرجعية والتشريعية، من أبرزها القانون الإطار رقم 17.51، ثم القانون رقم 24.59 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، فضلا عن المخططات الاستراتيجية الموجهة للقطاع في أفق 2030.

غير أن الإصلاح الجامعي لا يتحقق عبر النصوص القانونية وحدها، بل يتشكل كذلك من خلال التفاعلات الاجتماعية والصراعات الرمزية التي ترافق إنتاج هذه النصوص وتنزيلها. ومن ثم، فإن فهم التحولات التي تعرفها الجامعة المغربية يقتضي تحليل مواقف الفاعلين المؤسسيين والاجتماعيين الذين يسعون إلى التأثير في مسار السياسات العمومية، وفي مقدمتهم النقابة الوطنية للتعليم العالي، باعتبارها أحد أعرق وأبرز التنظيمات النقابية داخل الحقل الجامعي المغربي وأكثرها حضورا في تمثيل الأساتذة الباحثين وضغطا في الدفاع عن مطالبهم المهنية والأكاديمية[2].

لقد تجاوزت هذه النقابة، في كثير من محطاتها التاريخية، حدود الفعل المطلبي الضيق، لتنتج خطابا عموميا حول الجامعة والدولة والتنمية، يجعل منها فاعلا سياسيا ومعرفيا يشارك في صياغة معنى الإصلاح ذاته. فبياناتها وبلاغاتها ومذكراتها الترافعية لا تقتصر على رفض بعض المقتضيات التنظيمية، بل تؤسس سردية بديلة حول استقلالية الجامعة، ومجانية التعليم، والكرامة الأكاديمية، والدور الاستراتيجي للمعرفة في السيادة الوطنية. وبهذا المعنى، يصبح الخطاب النقابي مجالا خصبا لتحليل أنماط المقاومة الرمزية، وآليات بناء الشرعية المضادة، وصور التفاوض بين الدولة والفاعلين المهنيين.[3]

وتكتسي دراسة الخطاب النقابي بالمغرب أهمية مضاعفة لاعتبارين أساسيين؛ أولهما ندرة الدراسات المتخصصة التي تناولته بشكل عام، وبشكل خاص النقابة الوطنية للتعليم العالي من زاوية تحليل الخطاب، حيث غلبت المقاربات التاريخية أو القانونية أو الوصفية. وثانيهما راهنية المرحلة الممتدة ما بين 2018 و2026م، وهي فترة تميزت بتسارع وتيرة الإصلاحات، واحتداد النقاش

[1] Fairclough, N .(2003) .Analysing Discourse: Textual Analysis for Social Research .Routledge.p22 .

[2] زبيري، ع. (2021). أشكال وأساليب الجماعات الضاغطة: رجال الأعمال والحياة السياسية أنموذجاً. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 14، عدد 1. جامعة المسيلة. ص 16.

[3] فان دايك، ت. (2014). الخطاب والسلطة (غيداء العلي، مترجم؛ عماد عبد اللطيف، مراجع). المركز القومي للترجمة.ص35.

العمومي حول حكامة الجامعات، وتمويل التعليم العالي، ووضعية الأستاذ الباحث، وأدوار الفاعلين الوسيطين في بلورة السياسات القطاعية.[1]

وانطلاقا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى مساءلة الخطاب الذي أنتجته النقابة الوطنية للتعليم العالي خلال هذه المرحلة، من خلال تحليل بنياته الحجاجية، ومرجعياته القيمية، وتمثلاته للجامعة والدولة، وكذا حدود فاعليته في التأثير على القرار العمومي. كما تروم استكشاف ما إذا كان هذا الخطاب قد ظل حبيس منطق الرفض ورد الفعل، أم أنه نجح في بلورة مشروع بديل متماسك لإصلاح الجامعة المغربية.

وتأسيسا على ما سبق، تتمحور الإشكالية المركزية للدراسة حول السؤال الآتي: **إلى أي حد استطاعت النقابة الوطنية للتعليم العالي، عبر خطابها خلال الفترة 2018–2026م، بناء سلطة رمزية مضادة قادرة على مقاومة المرجعيات النيوليبرالية المؤطرة لإصلاح الجامعة المغربية، وعلى اقتراح بدائل ذات مشروعية مهنية ووطنية؟** ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات المرتبطة باستراتيجيات الحجاج، وبنية المفاهيم المستعملة، وأشكال التفاعل بين الاحتجاج والتفاوض، وحدود التأثير في السياق السياسي والمؤسساتي الراهن:

- كيف أعادت النقابة الوطنية للتعليم العالي بناء خطابها في ظل التحولات السياسية والمؤسساتية التي عرفها قطاع التعليم العالي بالمغرب خلال المرحلة الممتدة بين 2018 و2026م؟
- ما المرجعيات الفكرية والدلالية التي استند إليها هذا الخطاب في مواجهة التصورات النيوليبرالية لإصلاح الجامعة العمومية؟
- إلى أي حد استطاع الخطاب النقابي الانتقال من مجرد التعبير الاحتجاجي والمطلبي إلى إنتاج رؤية اقتراحية ذات حمولة إصلاحية ومشروعية مجتمعية؟
- ما حدود التأثير الفعلي لهذا الخطاب في التفاعلات المرتبطة بصناعة السياسات العمومية الجامعية وفي إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والفاعل النقابي داخل الحقل الجامعي المغربي؟

وتعتمد الدراسة، للإجابة عن هذه الأسئلة، مقاربة تركيبية تجمع بين التحليل النقدي للخطاب كما بلوره نورمان فيركلاف[2]، والمقاربة السوسيو–معرفية لدى تيون فان دايك[3]، بما يسمح بفهم العلاقة بين النص والسياق، وبين اللغة والسلطة، وبين التمثلات الذهنية والممارسات الاجتماعية.

كما تستأنس بأدبيات الجماعات الضاغطة وتحليل الفعل الجماعي لفهم موقع النقابة داخل بنية صنع القرار العمومي[1].

[1] Hidane, A & ,.Kembouche, K. (2020). Le discours syndical au Maroc : un (en)jeu de communication . Langues et Langage .,(1)4 P24.

[2] Fairclough, N .(2003) .Analysing Discourse: Textual Analysis for Social Research .Routledge,pp2-5.

[3] فان دايك، ت. (2014). الخطاب والسلطة (غيداء العلي، مترجم؛ عماد عبد اللطيف، مراجع). المركز القومي للترجمة.ص 51–54.

وعليه، فإن هذه الدراسة لا تستهدف فقط تحليل خطاب نقابي قطاعي، بل تسعى، في عمقها، إلى فهم جانب من التحولات التي تعرفها الدولة المغربية في علاقتها بالجامعة، وبالوسائط الاجتماعية، وبأنماط إنتاج الشرعية داخل المجال العمومي المعاصر.

الإطار النظري والمفهومي للدراسة

يشكل الإطار النظري والمفهومي لأي بحث علمي البنية المرجعية التي تسمح بفهم موضوع الدراسة وتأويل معطياته داخل نسق معرفي منظم، إذ لا يمكن مقاربة الخطاب النقابي بالمغرب بمعزل عن الأدوات النظرية القادرة على تفكيك علاقته بالسلطة، وبالمؤسسة، وبالصراع الاجتماعي، وبالتحولات التي تعرفها الدولة والجامعة. وانطلاقا من ذلك، فإن دراسة خطاب النقابة الوطنية للتعليم العالي خلال المرحلة الممتدة ما بين 2018 و2026م تقتضي استحضار تقاطعات معرفية متعددة تشمل تحليل الخطاب، وسوسيولوجيا التنظيمات الوسيطة، ونظريات الهيمنة والمقاومة، فضلا عن ضبط المفاهيم المركزية المؤطرة للبحث.

1. المقاربة السوسيو–معرفية للخطاب

تعد المقاربة السوسيو–معرفية التي طورها تيون فان دايك من أهم المداخل المعاصرة لفهم العلاقة بين الخطاب والبنيات الاجتماعية، حيث تنطلق من أن الخطاب لا يمثل مجرد نص لغوي، بل يعكس نماذج ذهنية وتمثلات اجتماعية تنتجها الجماعات وتعيد من خلالها تنظيم تصورها للعالم ولذاتها ولخصومها .[2] ووفق هذا المنظور، فإن بيانات النقابة الوطنية للتعليم العالي لا تُقرأ باعتبارها مواقف ظرفية، بل بوصفها تعبيرا عن تمثل جماعي للأساتذة الباحثين حول الجامعة العمومية، والاستقلالية الأكاديمية، ومكانة الدولة، وحدود الإصلاح المشروع.

وتفيد هذه المقاربة في تحليل كيفية بناء ثنائية ''نحن/هم'' داخل الخطاب النقابي، حيث يتم تمثيل الجماعة النقابية باعتبارها حامية للمرفق العمومي، في مقابل تصوير بعض السياسات الرسمية باعتبارها تهديدا للجامعة أو انحرافا عن رسالتها الاجتماعية. كما تمكن من فهم أثر الذاكرة التنظيمية والخبرة التاريخية في صياغة الخطاب النقابي المعاصر.

2. التحليل النقدي للخطاب

إذا كانت المقاربة السوسيو–معرفية تهتم بالبنيات الذهنية، فإن التحليل النقدي للخطاب، كما بلوره نورمان فيركلاف، يركز على العلاقة الجدلية بين اللغة والسلطة، وعلى كيفية اشتغال الخطاب كآلية لإنتاج الهيمنة أو مقاومتها .[3]فالخطاب، وفق هذا التصور، ليس انعكاسا محايدا للواقع، بل ممارسة اجتماعية تسهم في تشكيله وإعادة إنتاجه.

وبتطبيق هذا المدخل على موضوع الدراسة، يظهر أن الخطاب الرسمي المرتبط بإصلاح التعليم العالي يوظف مفردات مثل الحكامة، والجودة، والنجاعة، والتنافسية، وربط التكوين بسوق الشغل، بما يعكس تصورات تدبيرية حديثة. في المقابل، يعيد

---

[1] زبيري، ع. (2021). أشكال وأساليب الجماعات الضاغطة: رجال الأعمال والحياة السياسية أنموذجاً. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 14، عدد 1، ص 13–28. جامعة المسيلة. ص 19.

[2] فان دايك، ت. (2014)..ص62.

[3] Fairclough, N.(2003) .,p9.

الخطاب النقابي إنتاج معجم بديل قائم على مفاهيم الاستقلالية، الكرامة الأكاديمية، الديمقراطية الجامعية، الدفاع عن المرفق العمومي، والعدالة المعرفية. ومن ثم، تصبح الدراسة تحليلا لصراع رمزي بين سرديتين متنافستين حول معنى الجامعة ووظيفتها داخل المجتمع المغربي.

3. النقابة باعتبارها جماعة ضغط وفاعلا وسيطا

تُصنف النقابات في الأدبيات السياسية ضمن التنظيمات الوسيطة أو الجماعات الضاغطة التي تسعى إلى التأثير في صناعة القرار العمومي، والدفاع عن مصالح الفئات التي تمثلها، سواء عبر التفاوض أو التعبئة أو الضغط الرمزي والإعلامي.[1] غير أن النقابة الوطنية للتعليم العالي تتجاوز أحيانا هذا الدور التقليدي، لكونها تمثل فئة منتجة للمعرفة وتشتغل داخل مؤسسة ذات حمولة استراتيجية هي الجامعة.

وعليه، فإن تأثيرها لا يقتصر على الملف المطلبي للأساتذة الباحثين، بل يمتد إلى قضايا الإصلاح البيداغوجي، والسياسات اللغوية، والبحث العلمي، وتمويل الجامعة، والعلاقة بين الدولة والمعرفة. وهو ما يجعلها فاعلا مركبا يجمع بين الوظيفة النقابية والمساهمة في النقاش العمومي الوطني.

4. مفهوم الأيديولوجيا والهيمنة الرمزية

تُعد الأيديولوجيا من المفاهيم المركزية في تحليل الخطاب، لأنها تشير إلى المنظومات الفكرية والقيمية التي تؤطر تمثلات الفاعلين وتوجه مواقفهم من القضايا العامة. ويرى عدد من الباحثين أن الخطاب لا ينفصل عن البنية الأيديولوجية التي تنتجه، سواء تعلق الأمر بخطاب السلطة أو بخطاب المقاومة[2].

وفي حالة الدراسة الراهنة، يمكن الحديث عن تنافس بين أيديولوجيتين: أيديولوجيا تدبيرية تميل إلى عقلنة الجامعة وفق منطق الأداء والفعالية، وأيديولوجيا نقابية تدافع عن الجامعة باعتبارها مرفقا عموميا ورسالة مجتمعية تتجاوز منطق السوق. ويتخذ هذا التنافس شكل صراع على الشرعية الرمزية وعلى تعريف المصلحة العامة في مجال التعليم العالي.

5. المفاهيم الإجرائية للدراسة

أ. **الخطاب النقابي**: يقصد به مجموع البيانات والبلاغات والمذكرات والتصريحات والمرافعات التي تنتجها النقابة الوطنية للتعليم العالي، والتي تعبر من خلالها عن مواقفها من القضايا المهنية والمؤسساتية والوطنية.

ب. **الجامعة العمومية**: هي المؤسسة الجامعية التابعة للدولة، المكلفة بالتكوين والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وفق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والاستقلالية العلمية.

ج. **الاستقلالية الأكاديمية**: تشير إلى قدرة الجامعة وأطرها العلمية على تدبير شؤونها البيداغوجية والعلمية والإدارية دون تدخل مفرط من السلطة السياسية أو البيروقراطية الإدارية.

---

[1] زبيري، ع. (2021)..ص15.

[2] السعيد، ع. (2013). الأيديولوجيا / الخطاب / النص: نحو مقاربة مفاهيمية. مجلة الأثر، العدد 18. جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية.ص 88.

د. **الحكامة الجامعية:** مفهوم يشير إلى أنماط التدبير والتنسيق واتخاذ القرار داخل الجامعة، وفق مبادئ الشفافية والنجاعة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

هـ. **المقاومة الخطابية:** تعني توظيف اللغة والحجاج والرموز من أجل مواجهة السياسات العمومية أو تفكيك شرعيتها أو اقتراح بدائل لها.

6. القيمة التفسيرية للإطار النظري

إن الجمع بين المقاربة السوسيو–معرفية والتحليل النقدي للخطاب، مدعوما بأدبيات الجماعات الضاغطة، يسمح بفهم خطاب النقابة الوطنية للتعليم العالي ليس كنصوص معزولة، بل كممارسة اجتماعية وسياسية تعبّر عن صراع أوسع حول مستقبل الجامعة المغربية، وحول طبيعة الدولة الاجتماعية، ومكانة المعرفة في النموذج التنموي الوطني.

تشييد البديل النقابي في ظل مخطط التحول PACTE ESRI 2030

يكشف تحليل الوثائق النقابية، ولا سيما ما تمت صياغته بعد المؤتمر الحادي عشر المنعقد في أبريل 2018 م **والمؤتمر الثاني عشر المنعقد في أكتوبر 2024م**[1]، إلى جانب آخر بلاغ للجنة الإدارية الصادر في 12 أبريل 2026[2]، أن النقابة الوطنية للتعليم العالي انتقلت تدريجيا من خطاب دفاعي يركّز على مقاومة الإصلاحات الحكومية إلى خطاب أكثر تركيبا يقوم على إنتاج بديل مؤسساتي متكامل للجامعة المغربية. ولم يعد الخطاب النقابي مقتصرا على رفض مشاريع الوزارة أو مساءلة آثارها المهنية، بل أصبح يقدّم النقابة باعتبارها فاعلا جماعيا يمتلك شرعية تاريخية وأكاديمية تخوّله المساهمة في صياغة السياسات العمومية الخاصة بالتعليم العالي. وبهذا المعنى، تحوّل الخطاب النقابي من مجرد لغة احتجاج إلى مشروع مضاد للهيمنة يسعى إلى إعادة تعريف الإصلاح نفسه، ومن يملك سلطة إنتاجه وتأويله.

إعادة بناء مفهوم الجامعة الوطنية

تُظهر وثيقة **النقابة بين المؤتمرين 11 و12** أن أحد أكثر المفاهيم حضورا في الخطاب النقابي خلال هذه المرحلة هو مفهوم **الجامعة الوطنية**، الذي لا يُقصد به مجرد توصيف قانوني للمؤسسة الجامعية، بل نموذج معياري يقوم على ثلاثية: الخدمة العمومية، والعدالة في الولوج، والسيادة المعرفية. فقد ورد في الوثيقة تأكيد متكرر على ضرورة "الدفاع عن الجامعة العمومية ومنظومة التعليم العالي العمومي"، مع دعوات صريحة إلى تشكيل "جبهة وطنية" لحماية هذا المرفق الحيوي من مسارات الإضعاف أو التفكيك.

ويكشف هذا المعجم أن النقابة تعيد تموقع الجامعة داخل أفق وطني شامل، حيث تُربط وظيفتها بإنتاج المعرفة وخدمة التنمية لا بالربحية الاقتصادية. وهو ما يتعارض مع المقاربات التدبيرية الجديدة التي تقيس الجامعة بمؤشرات المردودية وسرعة الإدماج

[1] النقابة بين المؤتمرين 11 و12، (أكتوبر 2024)، إصدارات النقابة الوطنية للتعليم العالي. الرباط. (بلاغات، بيانات، دوريات، كلمات المكتب الوطني في فاتح ماي، حوارات، بلاغات مشتركة).

[2] النقابة الوطنية للتعليم العالي، (2026)، بلاغ اللجنة الإدارية بتاريخ 12 أبريل 2026.

المهني. لذلك يصبح مفهوم "الجامعة الوطنية" في الخطاب النقابي أداة رمزية لإعادة الاعتبار لفكرة المرفق العمومي ولمسؤولية الدولة الاجتماعية تجاه التعليم العالي.[1]

الاستقلالية الأكاديمية كأفق للسيادة المؤسسية

تؤكد الوثائق المدروسة أن الاستقلالية الأكاديمية تشكّل محورا مركزيا في بناء البديل النقابي. ففي بيان اللجنة الإدارية بتاريخ 12 أبريل 2026، عبّرت النقابة عن رفضها لكل ما من شأنه "المساس باستقلالية" الجامعة أو الإخلال بمبادئ المجانية وتكافؤ الفرص، كما نبّهت إلى خطورة التأثير السلبي على مكانة الأستاذ الباحث وظروف ممارسته لمهامه.

ويكشف هذا الموقف أن الاستقلالية لا تُطرح بوصفها مطلبا تقنيا يخص توزيع الاختصاصات، بل باعتبارها مبدأ سياسيا يؤسس لشرعية الجامعة داخل الدولة. فمن منظور الخطاب النقابي، لا يمكن إنتاج معرفة نقدية حرة داخل مؤسسة خاضعة لمنطق الوصاية الإدارية أو لإكراهات السوق. ولذلك يجري الربط بين استقلال الجامعة وبين الاستقلال الوطني نفسه، بما يجعل الدفاع عن الحرية الأكاديمية امتدادا للدفاع عن السيادة الفكرية والثقافية.[2]

التفاوض ولغة الممكن السياسي

على الرغم من الحضور القوي للغة الاحتجاج، تكشف الوثائق ذاتها عن تطور موازٍ نحو خطاب تفاوضي براغماتي. فقد أبرز بيان اللجنة الإدارية ليوم 12 أبريل 2026 أن الإشكال "لا يكمن في مبدأ الحوار، بل في مدى وضوح تنزيل مخرجاته وضمانات تنفيذها"، داعيا إلى اعتماد مقاربة قائمة على النتائج الملموسة وتفادي منطق التسويف.

كما أحصى البيان جملة من الالتزامات التقنية التي تم التفاوض بشأنها، من قبيل تسوية الترقيات، ومعالجة الأقدمية العامة، وتعميم الأقدمية الاعتبارية، والإعفاءات الضريبية المتعلقة بالبحث العلمي. ويُظهر هذا التحول انتقال الخطاب من مستوى الشعارات العامة إلى مستوى التدبير الإجرائي التفصيلي.

ومن زاوية تحليل الخطاب النقدي، يجسد هذا المسار ما يسميه فيركلاف بالتهجين الخطابي، حيث تتجاور اللغة النضالية مع لغة الإدارة والتدبير، فالنقابة مطالبة بالموازنة بين الحفاظ على رصيدها الاحتجاجي وبين الظهور كشريك مسؤول قادر على التفاوض وتحقيق المكاسب.

الحدود البنيوية للتأثير النقابي في ظل PACTE ESRI 2030

رغم هذا الحضور الخطابي والتنظيمي، تشير الوثائق إلى وعي داخلي بحدود القدرة النقابية على التأثير في مسار الإصلاح الشامل. فمجموعة الوثائق الواردة في **النقابة بين المؤتمرين 11 و12** تكشف معارضة صريحة لمشروع القانون 59.24،[3] وتصفه

[1] Geay, B. (2022). Les luttes des enseignants-chercheurs et leurs contradictions : Face aux politiques néolibérales : action et inaction collectives .La Pensée .68-59 ,(4) 412.

[2] Howarth, D., Norval, A. J & ,.Stavrakakis, Y. (Eds.) .(2000) .Discourse Theory and Political Analysis: Identities, Hegemonies and Social Change .Manchester University Press.

[3] القانون رقم 59-24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

في بعض المقاطع بأنه يمس هوية الجامعة العمومية، ويقوّي منطق الوصاية، ويرجّح كفة الخوصصة على حساب المجانية والسيادة الوطنية في مجال التعليم.

كما تسجل الوثيقة رفض النقابة للمنهجية التي اعتُمدت في تعديل دفاتر الضوابط البيداغوجية، معتبرة أنها أقصت الهياكل التمثيلية للأساتذة الباحثين في خرق للمقاربة التشاركية المتفق عليها. وتكشف هذه المواقف أن جوهر الصراع لا يتعلق فقط بمضامين النصوص القانونية، بل أيضا بطريقة صناعة القرار العمومي وتوزيع السلطة داخل الحقل الجامعي.

غير أن الدولة تتحرك، في المقابل، وفق منطق تخطيط استراتيجي سريع ومركزي مرتبط بأجندة PACTE ESRI 2030، بينما تشتغل النقابة وفق إيقاع أبطأ قائم على التداول الداخلي وبناء التوافق. ومن ثمّ، قد ينجح الفعل النقابي في تأخير بعض التدابير أو تعديلها جزئيا، دون أن ينجح بالضرورة في تغيير النموذج الإصلاحي الحاكم في عمقه[1].

التحديث التنظيمي كشرط لاستمرار الفاعلية

تقود هذه النتائج إلى استخلاص مفاده أن التحدي الأكبر أمام النقابة لم يعد فقط مقاومة السياسات الحكومية، بل تحديث ذاتها التنظيمية والتواصلية. فالخطاب المضاد، مهما بلغت قوته الرمزية، قد يفقد فعاليته إن لم يُسنَد بآليات تعبئة رقمية، وسرعة في اتخاذ القرار، وقدرة على مخاطبة الرأي العام خارج الدائرة الجامعية. ومن ثمّ، فإن مستقبل البديل النقابي يظل رهينا بمدى قدرته على التحول من شرعية تاريخية متراكمة إلى شرعية أدائية متجددة.

خاتمة الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل خطاب النقابة الوطنية للتعليم العالي بالمغرب خلال الفترة الممتدة ما بين 2018 و2026م، باعتباره أحد أهم أشكال التفاعل الجماعي داخل حقل التعليم العالي في سياق اتسم بتسارع الإصلاحات التشريعية وصعود المقاربات التدبيرية الجديدة، وعلى رأسها القانون الإطار 17.51[2] ومشروع القانون 24.59 ومخطط التحول PACTE ESRI 2030وقد انطلقت الدراسة من فرضية مركزية مؤداها أن الخطاب النقابي لم يكن مجرد رد فعل ظرفي على قرارات إدارية متعاقبة، بل مثّل نسقا رمزيا متكاملاً لإنتاج المعنى، وصياغة الموقف، وبناء تصور بديل للجامعة المغربية.

وأظهرت نتائج التحليل أن النقابة الوطنية للتعليم العالي نجحت، بدرجات متفاوتة، في تشييد خطاب مضاد للسردية الرسمية، عبر إعادة تأويل مفردات الإصلاح الحكومي وربطها بمخاطر الخوصصة، وإضعاف المرفق العمومي، وتقليص الاستقلالية الأكاديمية. كما أبرزت الدراسة أن هذا الخطاب استند إلى شرعية مزدوجة: شرعية مهنية نابعة من تمثيل هيئة الأساتذة الباحثين، وشرعية رمزية مستمدة من التاريخ النضالي للنقابة ومن موقع الجامعة في مشروع الدولة الوطنية الحديثة.

[1] العماري، ع، (2026). الاستراتيجية النضالية للنقابة الوطنية للتعليم العالي: سيناريوهات إزاء القانون 59-24. مقال تحليل سياسي، منشورة في منصة (زون 24).

[2] القانون الإطار رقم 17.51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

كما بينت الدراسة أن الخطاب النقابي لم يظل حبيس منطق الرفض، بل تطور نحو إنتاج بديل معياري يقوم على مفاهيم الجامعة الوطنية، والديمقراطية الجامعية، والكرامة الأكاديمية، وربط المعرفة بالتنمية والسيادة الفكرية. غير أن هذا الانتقال من المقاومة إلى الاقتراح ظل يواجه حدوداً بنيوية تتعلق بعدم تكافؤ موازين القوة بين الدولة والنقابة، وباختلاف إيقاع الفعل بين منطق التخطيط التنفيذي السريع ومنطق التوافق التنظيمي البطيء.

وفي هذا السياق، كشفت الدراسة أن الإشكال الحقيقي لا يكمن فقط في مضمون الإصلاحات، بل في نمط حكامة التعليم العالي ذاته: هل تُدار الجامعة باعتبارها مرفقاً عمومياً منتجاً للمواطنة والمعرفة النقدية، أم باعتبارها مؤسسة خاضعة لمعايير السوق والنجاعة المقاولاتية؟ ومن ثم، فإن الصراع الخطابي بين الوزارة والنقابة يتجاوز المطالب الفئوية ليعكس تنافساً أعمق حول تعريف الجامعة ووظيفتها داخل المجتمع المغربي.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن مستقبل الفاعلية النقابية في قطاع التعليم العالي سيظل رهينا بقدرة النقابة الوطنية للتعليم العالي على تجديد أدواتها التنظيمية والتواصلية، وتوسيع تحالفاتها المجتمعية، والانتقال من الدفاع القطاعي إلى المرافعة المجتمعية الشاملة حول الحق في جامعة عمومية ديمقراطية ذات جودة. فالتحدي الراهن لم يعد فقط مقاومة الإصلاحات المفروضة، بل امتلاك القدرة المعرفية والمؤسساتية على إنتاج إصلاح بديل قابل للتنفيذ.

وأخيرا، تفتح هذه الدراسة آفاقا بحثية جديدة، من بينها مقارنة الخطاب النقابي الجامعي المغربي بنظيره في بلدان المغرب العربي، ودراسة أثر الوسائط الرقمية على التعبئة النقابية الأكاديمية، وتحليل التحولات السوسيولوجية داخل فئة الأساتذة الباحثين وانعكاسها على مستقبل العمل النقابي الجامعي.

لائحة المراجع

باللغة العربية

1. الكتب:

- فان دايك، ت. (2014). الخطاب والسلطة (غيداء العلي، مترجم؛ عماد عبد اللطيف، مراجع). المركز القومي للترجمة.

2. المقالات في المجلات العلمية والدراسات:

- زبيري، ع. (2021). أشكال وأساليب الجماعات الضاغطة: رجال الأعمال والحياة السياسية أنموذجاً. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد 14، عدد 1، ص 13-28. جامعة المسيلة.
- السعيد، ع. (2013). الأيديولوجيا / الخطاب / النص: نحو مقاربة مفاهيمية. مجلة الأثر، العدد 18. جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية.

3. المقالات الفكرية والتحليلية (المنشورة إلكترونيا):

- العماري، ع، (2026). الاستراتيجية النضالية للنقابة الوطنية للتعليم العالي: سيناريوهات إزاء القانون 59-24. مقال تحليل سياسي، منشورة في منصة (زون 24).

4. البيانات والبلاغات والوثائق النقابية:

- النقابة بين المؤتمرين 11 و12، (أكتوبر 2024)، إصدارات النقابة الوطنية للتعليم العالي. الرباط. (بلاغات، بيانات، دوريات، كلمات المكتب الوطني في فاتح ماي، حوارات، بلاغات مشتركة).
- النقابة الوطنية للتعليم العالي، (2026)، بلاغ اللجنة الإدارية بتاريخ 12 أبريل 2026.

5. القوانين والنصوص التشريعية (المشار إليها في الدراسة):

- القانون الإطار رقم 17.51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
- القانون رقم 59-24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية (French & English)

1. الكتب (Books):

- Fairclough, N .(2003) .Analysing Discourse: Textual Analysis for Social Research .Routledge
- Howarth, D., Norval, A. J & ,.Stavrakakis, Y. (Eds.) .(2000) . Discourse Theory and Political Analysis: Identities, Hegemonies and Social Change .Manchester University Press

2. المقالات في المجلات العلمية (**Journal Articles**):

- Geay, B. (2022). Les luttes des enseignants-chercheurs et leurs contradictions : Face aux politiques néolibérales : action et inaction collectives .La Pensée .68-59 ,(4)412
- Hidane, A & ,.Kembouche, K. (2020). Le discours syndical au Maroc : un (en)jeu de communication .Langues et Langage .34-21 ,(1)4 ,